قضية الباسك

طريق هوشي منه في اسبانيا

كان رد نظام الجنرالسيمو فرانكو في اسبانيا ، على الاضطرابات التي تفجرت احتجاجا على محاكمة ١٦ من ثوار الباسك في بورغوس والتي ازدادت حدة بعملية خطف القنصل الالماني الغربي بوجين بيل في سان سباستيان ، الناجحة ، والتي قامت بها منظمه غيربللا الباسك ، ((أنا)) ، اعطاء الشرطة سلطة اوسع ، وتعليق الحقوق المدنية ، والسماح بإجراء عدد غير محدود من الاعتقالات ، وذلك لمدة ستة أشهر . وهذه الخطوة دعمت الرأي القائل بان المحكمة العسكرية قد تصدر احكاما بالاعدام على الستة عشر بجرم قتل المحقق ميليتون مانز اناس ، قائد البوليس السياسي في سان سباستيان ، في آب ١٩٦٨ .

□ مقاتلون من الباسك في مركز للتدريب □

□ من التظاهرات الاوروبية التأييد للباسك □

وقد اعلنت منظمة « أنا » بان مصير القنصل الالماني سيكون مماثل لمصير السته عشر . بينما اجتاحت عده عواصم اوروبيه ، تظاهرات احتجاج ضد المحاكمة في بورغوس ، وقامت بضعة دول اوروبية بالوسط رسما لدى حكومة فرانكو . وبهذا تبرز فجاة لتصدر الصفحات الاولى قضية الباسك في اسبانيا ، ونشاط الوطنيين الباسك المسلح الذي كانت عمليته الاخيرة في خطف القنصل الالماني ، الاولى التي لم يتمكن منها الحصار الاعلامي .

ان المجموعات المسلحه العامله في اقاليم الباسك ، في غويبوزكوا وبيسكاي والافا ، والتي هي جزء من الكتلة السياسي وبرنامج « أنا » هي الحصول على حكم ذاتي لاقليم الباسك ، وحق تقرير المصير ، وحق تكوين حكومة محلية ، وحق استعمال اللغة الباسكية في المدارس والادارة ، وحق الباسك في تنظيم اقتصادهم ، وحق الباسك في الاحتفاظ بقواتهم المسلحة الخاصة ، وحق الباسك في تنظيم شرطتهم ، وحق الباسك في تنظيم نظامهم القضائي ، وحق الباسك في تنظيم نظامهم التعليمي ، وحق الباسك في تنظيم نظامهم الضريبي ، وحق الباسك في تنظيم نظامهم الاجتماعي .

كما ان معظم اعضاءها من الطبقة العاملة ، ومن بينهم في تمويل نضالهم خط السكة الحديدية ، وعمال المناجم ، والمعادن ، والمصارف والمصانع ، عادة في وضح النهار .

ففي الصف الثاني اغارت وحدة مسلحة تابعة لـ « أنا » على مكاتب شركة الشحن « سيستيا » في بلباو وأحرقت دائرة تسجيل الحكومة فيها .

وكانت كلا الغارتين ردا على قتل ثلاثة عمال مضربين في اضراب حصل في غرناطة قبل الغارتين بسبوع واحد . ويقول قادة أنا ان « مثل هذه

والتي هي عبارة عن تحالف واسع من الاحزاب والنقابات ، كلها تعمل تحت اسم واحد : « أنا » وتعني بلاد الباسك وحريتها . وقد بدأت « أنا » منذ اوائل الستينات ، ووصلت الى درجة من القوة والنشاط التنظيمي بحيث باتت تسيطر فعليا ، كل المعارضة لنظام فرانكو في الباسك .

البلاد الباسك في اسبانيا ، ونشاط الوطنيين الباسك المسلح الذي كانت عمليته الاخيرة في خطف القنصل الالماني ، الاولى التي لم يتمكن منها الحصار الاعلامي .

ان المجموعات المسلحه العامله في اقاليم الباسك ، في غويبوزكوا وبيسكاي والافا ، والتي هي جزء من الكتلة السياسي وبرنامج « أنا » هي الحصول على حكم ذاتي لاقليم الباسك ، وحق تقرير المصير ، وحق تكوين حكومة محلية ، وحق استعمال اللغة الباسكية في المدارس والادارة ، وحق الباسك في تنظيم اقتصادهم ، وحق الباسك في الاحتفاظ بقواتهم المسلحة الخاصة ، وحق الباسك في تنظيم شرطتهم ، وحق الباسك في تنظيم نظامهم القضائي ، وحق الباسك في تنظيم نظامهم التعليمي ، وحق الباسك في تنظيم نظامهم الضريبي ، وحق الباسك في تنظيم نظامهم الاجتماعي .

البرتغال

تستعمل السلاح الكيمائي ضد شعوب مستعمراتها الافريقية

ما زالت مضاعفات عملية غزو غينيا من قبل قوات المرتزقة وقوات نظامية برتغاليه ، مستمرة . فمن جهة اتخذت منظمة الوحدة الافريقية في احدى المواقف التي يندر فيها ان يكون هناك شبه اجماع بين الاعضاء ، قرارات جيدة لصالح حركات التحرر الوطني المسلحة في افريقيا ، ولصالح جمهورية غينيا ، بشكل خاص ، بينما تكشفت من جهة اخرى ، وبشكل فاضح ، حقيقة موقف الدول الغربية الكبرى من عملية الغزو الاستعمارية بشكل خاص ، ومن الاستعمار البرتغالي في افريقيا .

واذا كان موقف هذه الدول معروفا من مثل هذه القضايا، فان عملية غزو غينيا قد انتجت المزيد من الدلالات الملموسة التي تدين هذه الدول الامبريالية « من افواهها » . وقد ساعد ذلك الالتفاف الافريقي حول المسالة، والضغط الذي مارسه المندوبون الافريقيون والاسيويون في مجلس الامن، الذي جر دوره الى كشف جانب آخر من جوانب الدعم الامريكي بوجه خاص، للاستعمار البرتغالي في افريقيا .

فمن جهة، أدان المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية بعد جلسة خاصة لبحث قضية غزو غينيا، في لاغوس، أدان دول حلف شمالي الاطلسي، متهما هذه الدول الحليفة بالتآمر مع البرتغال ضد الدول الافريقية ومساندتها الافلسفة وحملها مع الولايات المتحدة بشكل خاص، مسؤولة ما يرتكبه الاستعمار البرتغالي في افريقيا . وقد وافق المجلس ايضا، على انشاء صندوق خاص لتوفير المساعدات، المالية والعسكرية والتقنية لغينيا، وعلى ارسال المزيد من الاموال لدول العصابات المسلحة التي تقاتل ضد الاستعمار في افريقيا، وخاصة في غينيا – بيساو التي ترزح تحت نير الاستعمار البرتغالي كما أكد العمل الموحد بهدف ازالة امكانيات استعمال جنود المرتزقة الافريقين من القارة .

وقد رد هذا الاسبوع ناطق باسم حلف شمالي الاطلسي في بروكسل على الادانة الافريقية بنفي أن تكون المنظمة مسؤولة عن عمليات البرتغال في افريقيا، وزعم ان الاتهامات الافريقية ضد الحلف لا أساس لها من الصحة مشيرا الى ان افريقيا هي خارج منطقة حلف شمالي الاطلسي (!)

وقد « سها » على ما يبدو عن بال الحلف ان البرتغال التي تستعمر بعض اجزاء القارة الافريقية هي عضو في منظمة الحلف وتتلقى السلاح والعتاد من الحلف . الا ان الناطق حرص على الاشارة بأن تعليقه هذا لا يعني ابدا قبول حلف شمالي الاطلسي للاتهامات الموجهة ضد البرتغال، وان الحلف ككل، لم يتخذ اي موقف من قضية غزو البرتغال لغينيا !

وتجدر الاشارة ان القرار الصادر عن مجلس الامن الدولي، بادانة البرتغال لغزوها جمهورية غينيا، وطالب الحكومة البرتغالية بالتعويض على غينيا في خسائرها بالارواح والاموال، ودعا كل الدول الى الامتناع عن تزويد البرتغال بالمساعدات العسكرية والمادية التي من شأنها ان تمكن استمرارها في عملياتها القمعية في افريقيا، هذا القرار قد اخذ بـ ١٠ اصوات مقابل لا شيء، وامتناع اربعة دول عن التصويت . وكانت هذه الدول هي : الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واسبانيا . وذلك لرفض هذه الدول التنديد بنفسها، وهي التي تدعم البرتغال مادیا وعسكريا على أساس صفقات ثنائية او بواسطة الحلف الاطلسي، لما يمثله استعمارها في افريقيا من أداة لخدمة المصالح الامبريالية في القارة .

وقد اتسعت الحملة ضد البرتغال اثر عدوانها الاخير على غينيا، واتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة في أول هذا الاسبوع، قرارا يطالب البرتغال بوقف حربها الاستعمارية ضد شعب انغولا والموزامبيق وغينيا – بيساو ، ومنحهم الاستقلال . كما طلبت الجمعية من قوى منظمة حلف شمالي الاطلسي، بالتوقف عن امداد البرتغال بالمساعدات التي من شانها تمكينها من مواصلة حملتها ضد شعوب مستعمراتها الافريقية وقد اقر المشروع الذي تضم عده اجراءات شديدة ضد البرتغال، لتعمل الدول الاعضاء على تعبئتها، بـ ٩٤ صوتا، مع نقيب ١٦ عضواء، ومعارضة ستة أعضاء . اما هذه الدول التي عارضت القرار، فكانت : الولايات المتحدة ، بالطبع، بريطانيا، البرازيل، اسبانيا، البرتغال وجنوب افريقيا العنصرية . كذلك اقر القرار حق الافريقيين في المستعمرات البرتغالية، بالعمل لتحقيق استقلالهم « بمختلف الطرق الضرورية الموفرة لهم » ، ودعا كل الدول الى تقديم المساعدة المادية والمالية لتحقيق هذه الغاية . ورغم ان مكاسب هذا القرار هي معنوية اكثر منها مادية ملموسة، الا انه اضافه جيدة الى الدعم المعنوي والمادي الذي تكسبه حركات التحرر الوطني المسلحة الافريقية .

وكان أبرز ما في هذا القرار، الطلب الموجه الى حلف شمالي الاطلسي الذي يشكل بدوره المزيد من الادلة على الدور الاساسي الذي يلعبه هذا التحالف العسكري الامبريالي في استعمار افريقيا، من جهة، ودعوته، من جهة أخرى ، ان توقف الحكومة البرتغالية عن استعمال الاسلحة البيولوجية والكيمائية ضد شعوب مستعمراتها . ويعتبر هذا الشق من القرار ، دعما للاتهام الذي وجهته حركة تحرير انغولا، وردته، عن استعمال قوات البرتغال الاستعمارية هذه الاسلحة ضد شعب انغولا .

فقد ذكر في الاسبوع الماضي عن وجود تقارير أرسلتها القنصلية الامريكية في انغولا الى واشنطن، تفيد ما يشير الى ان البرتغال تستعمل المواد الكيمائية الحارقه للاعشاب في انغولا . وعادت صحيفة « نيويورك تايمز » المطلعة ، لتذكر بعد ٣ أيام من نشر هذا النبأ ، بأن مسؤول في وزارة الخارجية الامريكية قد نفى أن يكون لدى واشنطن معلومات عن استعمال البرتغال المواد الحارقة للمحاصيل الزراعية التي يزرعها الثوار في انغولا، ووصفت الانباء الصحفية بانها غير صحيحة . الا ان مسؤولين في الوزارة عادوا فاكدوا نصفة خاصة حقيقة هذه التقارير المرسلة من القنصلية الى واشنطن، كما اكدوا دقتها بشكل خاص .

كذلك فان مسؤولين في الوزارة زعموا بان واشنطن لم تعمل للحيلولة دون استعمال البرتغال لهذه الاسلحة وذلك « انسجاما مع سياسة واشنطن بعدم تحويل البرتغال بعتاد وادوات عسكرية يمكن ان تستعملها لقمع الثورة في الاراضي التي تحتلها .. » (!) وهنا تجدر الاشارة الى بعض الملاحظات هامه :

اولا : أبرزت جبهه تحرير الموزامبيق الوطنية ، بحث نير الاستعمار البرتغالي ان فلاذات القتال التي يستعملها السلاح الجوي البرتغالي ضد شعب الموزامبيق، في مجهوده الحربي لقمع الثورة، هي طائرات امريكيه . وكان الرد الرسمي الامريكي على ذلك بان « ليس لدى واشنطن معلومات تشير الى خرق البرتغال لاتفاقها معها، أي في الاتفاق المزعوم بان لا تستعمل البرتغال السلاح الامريكي في مستعمراتها الافريقية !

ثانيا : كانت الولايات المتحدة والبرتغال واستراليا، الدول الثلاث الوحيدة التي صوتت ضد قرار في الجمعيه العمومية للامم المتحدة، في الشتاء الماضي، يقول بان اقامة دولة تمنع استعمال هذه المواد في الحرب . والولايات المتحدة تستعمل هذه الاسلحة الحارقة في فيتنام، مع استراليا التي تشارك بجزء من جيشها، الولايات المتحدة في حربها العدوانية هناك. ورغم قرار الرئيس الامريكي بمنع استعمال السلاح الكيمائي، الحارق للاعشاب، فان هذا القرار كما ظهر فيما بعد، قد اخذ للاستعمال الدعائي . وقد كان رد وزير الدفاع الامريكي ملفين ليرد، مؤخرا، على تقارير اكدت علم القوات الامريكية استعمال هذا السلاح في فيتنام، بان ذلك حصل « بمبادرة من عسكريين في فيتنام » خرقوا التعليمات !

ثالثا : ادان مؤتمر دولي للبيولوجيين ، في اول هذا الاسبوع، الولايات المتحدة بشدة لاستعمالها المواد الكيماوية، وخاصة الحارقة للاعشاب منها، في حربها في الهند الصينية . وكانت هذه الادانة في قرار اتخذه المؤتمر الذي انعقد برعاية الاتحاد العالمي للعمال البيولوجيين في باريس، ووقعه ٦٠ عالما بيولوجيا، وخبيرا في أسلحة الحرب الكيماوية، ينتمون الى ١٢ دولة هي : الولايات المتحدة ، بريطانيا ، اليونان ، هولنده ، اليابان ، كينيا ، السويد ، الاتحاد السوفياتي ، فيتنام الشمالية ، كمبودیا ، لاوس والجمهورية العربية المتحدة .

□ هوفاني بوش السفير السويسري المخطوف في البرازيل □

البرازيل

عملية خطف السفير السويسري ورد الثوار على مزاعم الحكم القائم

كانت العمليه الرابعه في سلسلة خطف دبلوماسيين اجانب في البرازيل ، الا انها تكتسب اهمية خاصة في هذا الوقت بالذات ، تميزها عن العمليات السابقة . فقد قام الثوار في البرازيل بتنفيذ هذه العملية بعد ان نجحت السلطات البرازيلية في اعطاء الانطباع بانها باتت تسيطر على الحركة الثورية في البلاد ، وخاصة بعد ان تمكنت في ظرف سنة واحده من تصفية القائدين الثوريين كاراوس مريغيللا وبواكيم كامارا فريرا .

وتوقع كما في السابق ، ان ترضخ الحكومة البرازيلية هذه المرة ايضا ، لمطالب الثوار ، في حال فشل جهودها – المستمرة حتى الان – بحثا عن الدبلوماسي السويسري وخاطفيه الثوار ، فتطلق بالتالي ، سراح السبعين معتقلا سياسيا من المناضلين الوطنيين ، الذين يتعرضون لاشنع انواع التعذيب في السجون البرازيلية ، على يد رجال الحكم البوليسي القائم برئاسة الجنرال اميلو ميدتشي . ومع ذلك يبدو هذه المرة ان العملية ستاخذ وقتا اطول من العمليات السابقة ، من حيث ان الحكومة البرازيلية وان كانت قد اعلنت استعدادها لاطلاق سراح المعتقلين الذين تتقدم الحركة الثورية عن لائحة باسمائهم الا انها قد رفضت حتى الان المطالب الاخرى التي تقدم بها الثوار، ومن ضمنها، نشر بياناتهم في الصحف البرازيلية، وذلك بحجة ان ذلك « يحط من كرامة البلاد » . كذلك ، من جهة اخرى ، فقد ذكرت مصادر صحفية في البرازيل في أول الاسبوع ، ان الثوار قد وزعوا خمسة بيانات اخرى حددوا فيها مطلبا آخر ، ارسلوا واحدة منها الى الرئيس البرازيلي ووزعوا الاربعة الاخرى على اربعة صحف . وذكرت هذه المصادر ان الثوار يطالبون بان تقوم الحكومة السويسرية بنشر لائحة باسماء البرازيليين الذين اللائحة في الصحف البرازيلية ، وان تقوم الحكومة بعد ذلك بمصادرة أموال هؤلاء . واشارت هذه المصادر ان هذه البيانات قد وقعت باسم « الطليعة الشعبية الثورية » و « التحالف من اجل التحرير الوطني » .

وكان واضحا ان السلطات البرازيلية تحاول المماطلة الى اقصى حد ممكن لتعطي نفسها المزيد من الوقت للبحث عن مقر السفير السويسري والثوار الخاطفين . وقد بلغت ثمرة جهودها للعثور عليهم حتى الان ١٣٠٠ معتقل ، تذكر الانباء انه قد اطلق سراح معظمهم. ودفعت حملات الاعتقال هذه الثوار الى مطالبة السلطات البرازيلية بوقف حملات التفتيش كشرط لارسال لائحة جديدة لها باسماء المعتقلين الذين سوف يطلق سراحهم . واتهموا الحكومة بانها غير جادة باطلاق سراحهم لانها لم تقم بالاتصال ، لا بالسفارة المكسيكية ، ولا بالسفارة التشيلية او الجزائرية حيث يطالب الثوار بارسال رفاقهم المعتقلين .

وتحاول السلطات البرازيلية من هذه المماطلة كسب الوقت واستغلال فرصة البحث عن الثوار من خلال عمليات تفتيش واسعة النطاق تشمل انحاء البلاد، ومن خلال حملات اعتقالات جماعية للتحقيق والاستجواب بمبرر البحث عن السفير المخطوف، هذه العمليات التي من شانها المساعدة في كشف « قناع الديمقراطية » واثارة الناس، لو تمت بدون مثل هذا المبرر . فالسلطات البرازيلية من خلال هذه العملية، اضطرت الى الاعتراف باستمرار وجود « الطليعة الثورية الشعبية » ، بقيادة الكابتن لامارکا، بعدما كانت قد زعمت بان هذا التنظيم قد انحل وتفكك، واضطرت ايضا الى الاعتراف بان حركة « التحالف من أجل التحرير الوطني » – التي تأسست بالعملية الاخيرة ، هي الحركة الافضل تنظيما من كل المجموعات الثورية العاملة، في البلاد .

وكان هذا التنظيم قد أصيب بضربة قوية في العام الماضي، عندما قتل قائده المناضل الثوري كارلوس مريغيللا، في شهر تشرين الثاني ١٩٦٩، في كمين للشرطة، في ساو باولو العاصمة . واصيب ايضا بضربة ثانية منذ حوالي شهرين، عندما اغتالت الشرطة المناضل بواكيم كامارا فريرا في شهر اكتوبر الماضي، وذلك بعد اعتقاله وزعمت آنذاك بانه مات من نوبة قلبية في السجن . وكان فريرا قد تسلم مهمة مريغيللا بعد استشهاده، في قيادة تنظيم حركة العصابات المدينية « التحالف من اجل التحرير الوطني » .

وتجدر الاشارة الى ان عملية خطف السفير السويسري، جوفاني بوشر، الاخيرة ، كانت تحية الحركة الثورية لقائديها في ذكرى استشهادهما . فقد ترك الثوار بعد عملية الخطف بيانات توقيع التنظيم، وقد اطلقوا على العملية اسم « عملية بواكيم فريرا ، وكوارنيز غوبمارانس » .

وكانت الحركة قد أعدت للاسبوع الاول من الشهر الماضي تظاهرة من العمليات احياء لذكرى المناضل مريغيللا، الا انه كما بدا آنذاك، فقد عرقلت حملة الاعتقالات الجماعية التي قامت بها اجهزة السلطة القمعية جزءا كبيرا من البرنامج، ووقعت فقط ثلاث عمليات في المدن . فقد حمت أجهزة القمع آنذاك حوالي ٨٠٠٠ شخص، من انحاء البلاد، في حملة اعتقالات اعتباطية اثارت الصحافه، التي راحت تطالب بتفسير لمثل هذه الحملة، خاصة وانها شملت محامين وصحفيين وفنانين ومفتين وعددا من الشباب المراهق من الهيبيين . وكان بين هؤلاء ثلاثة من كبار المحامين في نقابة محامي البرازيل . وأرغمت هذه الحملة الصحفية الرئيس مدينتشي على « التدخل » واصدار الامر باطلاق سراحهم . وقد تم ذلك فعلا، وحاولت السلطة من خلال ذلك اعطاء الانطباع ان هذه الحملة « قد تمت بمبادرة بعض قادة الجيش » ، وان قرار مدينتشي وتدخله « دليل على وجود صراع بينه وبين الجيش » ، والهدف من ذلك تصوير الحملة بانها لم تتم بموافقة الحكومة، وبالتالي تبرئة الحكومة منها، وتصوير ان مدينتشي هو الحائل بين العسكر وبين ان سطوا على السلطة وينتهكوا « الديمقراطية » القائمة !

وقد حاولت الصحافة البرازيلية واجهزة السلطة اثر ذلك ، اعطاء الانطباع بان التنظيمات الثورية قد تفككت . لهذا اعتبر المراقبون السياسيون ان العملية ، غير اهدافها المتمثلة بمطالب الثوار لاستبدال رهينتهم ، كانت ايضا ردا جمهوريا على مزاعم السلطة البرازيلية . وكانت السلطة قد تلقت ردا آخر ، وشكل غير مباشر، على مزاعمها تلك، قبل فترة وجيزة ، وذلك في نتائج انتخابات الكونغرس البرازيلي الاخيرة في الشهر الماضي، عندما شكل عدد المتغيبين عن الاقتراع (وهو اجباري في البرازيل الا للامين) والذين القوا باوراق بيضاء، من ٢٠ – ٣٠٪ من مجموع الاصوات . فقد كانت المنظمات الثورية العاملة في البلاد قد دعت الناس قبل موعد الانتخابات، الى مقاطعة لعبة السلطة « الديمقراطية » ، بالامتناع عن الاقتراع او بالقاء الاوراق البيضاء، للتعبير عن رفضها للعبة، بالاختيار بين ما يعرضه النظام القائم . وقد حاولت السلطة التخفيف من حدة ما تعنيه مثل هذه النسبة كاستجابة لدعوة الثوار ، بالزعم ان هذه النسبة لا تزيد كثيرا عن نسبة الامتناع والاوراق البيض، في الانتخابات السابقة .

كذلك يؤكد المراقبون السياسيون بان اختيار الثوار البرازيليين خطف السفير السويسري بالذات، سيتضمن توجيه ضربة ضد الحكومة السويسرية التي وردت مؤخرا، انثين من المناضلين البرازيليين . وكان هؤلاء قد اطلق سراحهم من السجن في البرازيل، بواسطة عملية استبدال أجرتها الحكومه مع الثوار لاطلاق سراح دبلوماسي أجنبي كان قد اختطف في عملية مشابهة قبل فترة . وقد نسم القرار السويسري بسبب قيام هؤلاء بنشاطات اعتبرتها الحكومة السويسرية معادية للحكم البرازيلي . كما وجه الثوار مطلبا من شروطهم للحكومة السويسرية .

ومن جهة اخرى، فقد نفى مكتب الخارجيه السويسرية في اول الاسبوع ان يكون باستطاعته تاكيد الانباء التي قالت بان الثوار قد طالبوا حكومه بلاتحة باسماء المودعين البرازيليين . كذلك اضاف الناطق بانه لا يستطيع التعليق عما يمكن ان تكون عليه ردة فعل الحكومة في برن ازاء مثل هذا المطلب . وذكر في زوريخ انه رغم رفوض الحكومة السويسرية لضغط الفدائيين العرب، عندما اختطفوا طائرة « سوبس ابر » ، واطلقت سراح الفدائيين العرب الثلاث الذين كانوا معتقلين اثر عملية الهجوم على طائرة العال في زوريخ، الا ان مطلب الثوار البرازيليين حاليا يحمل مضاعفات عديدة وفضحة، بحيث ان تكرار عملية الرضوخ تبدو مستحيلة هذه المرة، لاسباب سياسة دولية، كما لاسباب سياسية داخلية، اذ حتى ولو قررت حكومه سويسرا خرق قانونها المصرفي، فان المصارف قادرة على رفض مطلب الحكومة في مثل هذه الحالة حتى ولو كان ذلك مقابل سلامة حياة السفير !

ان هذه العملية الاخيرة ، التي كانت تحية من الثوار لفادين من قادتهم اللذين استشهدا ، وعملية انقاذ لعدد كبير من الرفاق الوطنيين والمناضلين المعتقلين الذين يتعرضون لاشع انواع التعذيب، وتحية للاباء الدومينيكان الذين نجري محاكمتهم منذ شهر تشرين الاول الماضي ، فانها ايضا ، رد من الثوار على المزاعم والاوهام التي تبثر بها السلطة الديكتاتورية القائمة ، وتاكيد على استمرار وجودها وتصميمها بتشديد النضال ضد نظام الاقلية القائم، ومواجهة عمليات القمع باشد منها .

نتائج سحب يانصيب نادي التضامن

تم في الاسبوع الماضي اجراء السحب على اليانصيب الخاص بجمعية التضامن الرياضية – الثقافية في صور وكانت النتائج على الوجه التالي :

الجائزة	الرقم الرابع
١ – اشتراك سنوي في مجله الطريق	٠٨٧..
٢ – لوحه زيت صغيره – مكتبه الاتحاد :	
محمد الشيخ	٠٧٧..
٣ – اشتراك سنوي في مجله الهدف	٠٨٢..
٤ – طقم صابون واتليه	٠٤١..
٥ – ١٥ كرت لملكون سينما الزهراوي	٠٥٤..
ثلاث ارقام	
٦ – ١٥ بطاقه لملكون في سينما الحمراء	٠٢٢٣.
٧ – ١٥ بطاقه لملكون في سينما دنيا	٠٥٤٣.
٨ – بلوزه نسائيه بقدمه محلات نزهات	٠١٣٥.
٩ – قميص رجالي – الخياط رفله	٠١٧٩.
١٠ – حقيبه يد نسائيه بقدمه محل	
عبد الكريم حاجو	٠٥١٤.
١١ – قطعه بنطلون مع خياطه	٠٥١٤.
الخياط يوسف فهوجي	٧١٥٥
١٢ – طقم واتليت كرستال	
محلات محمود فدادو	٧١٥٤
١٣ – لوكس كهربائي محلات	
احمد سليم عمر	٧٢٠٩
١٤ – قطعه بنطلون مع خياطه	
الخياط فضل ابو صالح	٠٩٦٨
١٥ – مطحنه قهوه كهربائيه	٠٢٤٧
١٦ – مكوى كهربائي	٥٢٣٥
١٧ – لوحه زيت كبيره بقدمه	
مكتبه الاتحاد – محمد الشيخ	٠٩٨٢
١٨ – مروحه كهربائيه بقدمه محلات كرت	٠٢٦١
١٩ – راديو ترانزستور	
بقدمه محلات نمر الجمل	٠١٥٠
٢٠ – قلم حبر شيفرز	
بقدمه نادي العماس	٠٨٥٠
٢١ – مسدس بقدمه نادي العماس	٠٩٦٧